الأمم المتحدة
S/AC.49/2019/46
مجلس الأمن
Distr.: General
27 August 2019
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وتتشرّف بأن تحيل طيه تقرير فنلندا عن تنفيذ الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧) (انظر المرفق).

030919 300819 19-14598 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة

تقرير فنلندا عن تنفيذ الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧)

مقدمة

الغرض من هذا التقرير هو الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، التي تنص على وجوب أن تقدّم جميع الدول الأعضاء تقارير عن ترحيل كل مواطن من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يحصل على دخل في الولايات القضائية لتلك الدول وعن ترحيل الملحقين التابعين لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المكلفين بمراقبة السلامة وبالإشراف على مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العاملين بالخارج.

وقامت فنلندا والدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على نحو مشترك، بتنفيذ التدابير التقييدية المتخذة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المنصوص عليه في الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧) باعتماد قرار المجلس 2018/293 (CFSP) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ المعدِّل للقرار 2016/849 (CFSP) بشأن التدابير التقييدية المتخذة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

المنهجية والإطار القانوني أو الإداري المطبَّق

للوفاء بهذا الشرط، استعرضت حكومة فنلندا البيانات ذات الصلة المتاحة للسلطة المسؤولة عن إصدار تصاريح العمل وتصاريح الإقامة، وهي دائرة الهجرة الفنلندية. وشمل ذلك دراسة سجلات تصاريح الإقامة للفترة ٢٠١١-٢٠١٩.

بيانات الإبلاغ المتعلقة بفنلندا

خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٩ لم تكن هناك أي طلبات مقدَّمة من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للحصول على تصاريح إقامة. ولذلك، تودّ حكومة فنلندا إبلاغ اللجنة بأنها ليست على علم بوجود أي رعايا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ولايتها القضائية ينطبق عليهم القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧).

وحكومة فنلندا ملتزمة التزاماً قوياً بمواصلة التنفيذ الفعال للقرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧).